



فرنسا بين الإصولية الإسلامية ومصالح اللوبي التركي القطري

نوفمبر ٢٠٢٠

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

على مدار الأيام الماضية اشتعلت حالة من الحرب الممنهجة ضد الدولة الفرنسية من خلال أنصار تيارات الإسلام الحركي، وأتباع السلفية الجهادية، حول أزمة ما يسمى بـ"الرسوم المسيئة"، والتي نالت من الرسول صلى الله عليه وسلم، التي نشرتها من قبل صحيفة "شارلي إيبدو"، ولوحت بإعادة نشرها خلال المرحلة الراهنة، تزامناً مع محاكمة عناصر تابعة لتنظيم القاعدة، ارتكب المجازر الدموية ضد عدد من صحفييها يناير عام ٢٠١٥، لتتلقى الصحيفة تهديدات في سبتمبر ٢٠٢٠ من قبل تنظيم القاعدة بتكرار استهدافها مرة أخرى.

ولم تكن تمضي سوى أيام قليلة ليتم تنفيذ هجوم على كنيسة نوتردام بمدينة نيس، تم خلالها إصابة ثلاثة ضحايا من بينهم امرأة ثم قُطع رأسها داخل الكنيسة، استمر بعدها منفذ الهجوم بالهتاف "الله أكبر"، وفقاً لما صرح به كريستيان استروسي، عمدة مدينة نيس الفرنسية.

وسبقها عملية قطع رأس مدرس فرنسي "صامويل باتي"، بعد عرضه رسوماً كاريكاتورية للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، على التلاميذ في أكتوبر ٢٠٢٠، كانت صحيفة شارلي إيبدو قد نشرتها سابقاً، بعد أن أوقفته السلطات الفرنسية وأخضعتها لتحقيقات مطولة حول مغزاة إعادة عرض تلك الرسوم المسيئة، خاصة أن فرنسا عضو مؤسس لمنظمة اليونسكو ومحتضن لمقرها في باريس ترأسها مواطنة فرنسية، كما تعد دولة فاعلة في منظمة الأمم المتحدة وصادقت على القرار الأممي رقم ٢٢٤/٦٥ الذي يرفض التحريض على أعمال العنف وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، وتمييز ضد أي دين، ومن استهداف الكتب المقدسة، وأماكن العبادات، والرموز الدينية لجميع الأديان وانتهاك حرمانته.

وجاء هذا الاعتداء بعد ثلاثة أسابيع من هجوم آخر بألة حادة نفذه شاب باكستاني أمام المقر السابق لـ"شارلي إيبدو"، أسفر عن إصابة شخصين بجروح بالغة.

خلال تلك الأحداث أدارت وسائل السوشيال ميديا وعدد كبير من القنوات الفضائية ومواقع الكترونية محسوبة على كل من جماعة الإخوان وتركيا وقطر حملة ممنهجة لمقاطعة المنتجات الفرنسية، اعتراضاً على الرسوم المسيئة وعلى تصريحات ماكرون التي يؤكد فيها اتخاذ المزيد من الإجراءات التي ضد ما يسمى بتيارات "الإسلاموية السياسية" أو الأصولية الإسلامية، الذي سعت لصناعة كيانات موازية في الداخل الفرنسي، وأن الإسلام الراديكالي، لديه مخطط ممنهج يهدف إلى الالتفاف على قوانين الجمهورية وخلق قانون مواز له قيم أخرى.

وهي الإجراءات التي كشف عنها تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي، في يوليو ٢٠٢٠، عن أن "مؤيدي الإسلام السياسي يسعون إلى السيطرة على الإسلام في فرنسا" من أجل "إنشاء دولة الخلافة"، ويغذون في بعض المدن "نزعة انفصالية" خطيرة.



واقترح التقرير الذي حررته عضو مجلس الشيوخ الفرنسي جاكين أوستاش برينيو، نحو (٤٠) إجراء للحد من التطرف، من بينها منع التحريض والخطابات الانفصالية ومراقبة بعض المدارس والجمعيات، وتوعية المسؤولين المنتخبين ووسائل الإعلام، مبدية قلقها بإزاء الحركات الإسلامية المتشددة.

ما فعلته الحكومة الفرنسية من حملة ضد كيانات ومؤسسات الإخوان وتيارات السلفية المنتشرة في الأحياء والمدن، وصناعة ما يشبه بالمجتمع الموازي وسيطرت على مفاصل الكثير من المؤسسات المعنية بالإقليات العربية والإسلامية، لا سيما الخاصة بالتعليم والثقافة والفن، يأتي في إطار وقف المد الإخواني والسلفي ومنابر تغيير الهوية المجتمعية الفرنسية.

إجراءات الحكومة الفرنسية تسعى لمحاصرة العناصر المتطرفة والمتشددة وليس من قبيل التحريض على المسلمين أو الإسلام كدين وشرع، لكنها ترتبط بعرقلة شخصيات وعناصر ومؤسسات تستهدف تغيير الأوضاع الداخلية سواء السياسية أو الإقتصادية أو الاجتماعية، تحت رداء الدين والهوية الإسلامية.

سيناريوهات محاصرة المتطرفين والمتشددين في فرنسا، يتطابق مع ما فعلته مصر تحديدا في ملف مكافحة الإرهاب والتطرف، من القبض على قيادات جماعة الإخوان وقواعدها التنظيمية، وتجفيف منابع تمويلهم، وملاحقة مختلف التنظيمات الإرهابية التي رفعت السلاح تحت لافته تطبيق الشريعة ومنحت نفسها أحقية الحكم على عقيدة الآخرين بالإيمان والكفر.

مصر وجميع الدول العربية مثل المملكة السعودية والإمارات والأردن والكويت (مؤخراً) والبحرين، في إطار مكافحتهم للإرهاب، ولمختلف تيارات الإسلام الحركي التي استخدمت الدين ووظيفته لخدمة مصالحها السياسية، ولأتباع تيارات السلفية الجهادية، لم يكن في يوم من الأيام حرباً ضد الإسلام أو المسلمين أو الشريعة الإسلامية، لكنه كان معركة وحرباً ضد التطرف والغلو والتشدد، ما يعني أن إجراءات ماكرون تستهدف حماية الداخل الفرنسي من جماعات الشر واتباعهم بعد أن حظيت مدينة النور بأكبر قدر من العمليات الإرهابية على مدار العشر سنوات الماضية تقريبا.

لكن هناك العديد من الأسباب التي تكشف حقيقة الهجمة الشرسة ضد الدولة الفرنسية وتوجهاتها السياسية خلال المرحلة الراهنة، وتجييش المسلمين ضد تحركاتها الرامية لوأد ومحاصرة تنظيمات وجماعات الإسلام الراديكالي، واستغلال وتحريف تصريحات الرئيس ماكرون في الخلط بين المسلمين، والتيارات الإصولية المتوغلة في الداخل الفرنسي وتستهدف تغيير الهوية الفكرية والثقافية للشرائح المجتمعية الغربية.

أولاً: محاصرة النفوذ الإخواني

يسعى اللوبي الإخواني التركي القطري، من خلال حملة المقاطعة التي البسوها الرداء الديني، إلى الضغط على ماكرون لوقف الإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية، فيما يخص محاصرة المال القطري وتجفيف منابع التطرف والإرهاب التي صنعت

بأيدي الإخوان وأعاونهم على مدار عشرات السنوات، من خلال التوسع في تأسيس المؤسسات والمراكز الإسلامية العاملة في مجاله الإغاثة وغيرها وتسعى لنشر الفكر القطبي من خلال استغلال الظروف المادية والإنسانية للمهاجرين العرب والمسلمين.

إذ تعتبر فرنسا مركز ثقل لجماعة الإخوان ومشروعها في الغرب من خلال ما يسمى بـ"اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا"، الذي تأسس عام ١٩٨٣، ثم تحول إلى "مسلمو فرنسا"، في عام ٢٠١٧، ويضم أكثر من ٢٥٠ جمعية إخوانية، ويشرف على عدد من المؤسسات والكيانات والمراكز الإسلامية التابعة للتنظيم، وتمثل هذه المؤسسات باباً خلفياً للسيطرة على النسبة الأكبر من كعكة التبرعات والصدقات والتمويلات من الجاليات العربية والإسلامية في فرنسا، ما يعني أن الإجراءات التي تتخذها السلطات الفرنسية من شأنها التضيق على حصيلة جمع الأموال وحركاتها فيما بعد.

من خلال التوسع في دعم وتمويل المؤسسات والمراكز الإسلامية في فرنسا وضواحيها، تعمل الدوحة لتعزيز أجندتها ونفوذها في الداخل الفرنسي، عن طريق "مؤسسة قطر الخيرية"، التي أسستها الشيخة موزة، وتم تحويلها لمؤسسة "نكتار" بهدف الهروب من وضعها على قوائم الإرهاب الدولي.

إذا كانت جماعة الإخوان واللوبي القطري التركي، يحشدون المسلمين لمقاطعة فرنسا، بسبب انتهاكاتها ضد الإسلام السني، فإنهم أول من انتهكوا الإسلام وأساءوا للشريعة الإسلامية التي استغلوها كمطية لتمرير مطامعهم الشخصية، وتمويلهم للتنظيمات والعناصر الإرهابية مثل جبهة النصرة، وداعش والقاعدة، سواء داخل سوريا والعراق أو في ليبيا ومصر، بهدف نشر الفوضى وإسقاط الأنظمة الحاكمة والسيطرة على مقدراتها.

في إطار مواجهة الحكومة الفرنسية، لما يعرف بـ"الإسلاموية السياسية"، طبقت عدداً من الإجراءات من شأنها الحد من المال القطري والتوجه الإخواني، الداعم والممول لمثل هذه المؤسسات والمراكز التي تم تأسيسها على أنها كيانات إسلامية يركز دورها في رعاية الجاليات العربية والإسلامية.

في مقدمة هذه الإجراءات، غلق مؤسسة "الشيخ ياسين"، المحرصة على مقتل مدرس التاريخ الفرنسي، الأيام الماضية، وهي مؤسسة مقرية من جماعة الإخوان وعلى علاقة بحركة حماس، وتم أنشائها عام ٢٠٠٤، على يد عبد الحكيم الصفرىوي.

فضلاً عن وضعها (٥١) جمعية إسلامية للتفتيش والمراقبة، في مقدمتهم "الجمعية المناهضة للإسلاموفوبيا في فرنسا"، التي تم إنشاؤها عام ٢٠٠٣، وجمعية "بركة سيتي" التي تم تأسيسها عام ٢٠١٠ لمساعدة والإغاثة الإنسانية، وفي عام ٢٠١٥، تم اقتحام مقر الجمعية بشبهة تمويلها للجماعة الإرهابية، بجانب توجيه الاتهامات للمعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية التابع لـ"اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا"، التابع لجماعة الإخوان، ويشرف عليه يوسف القرضاوي، وتم وصفه في الإعلام الفرنسي بـ"مدرسة الأئمة الغامضة"، لكونه يقوم بتدريب وتأهيل الأئمة والمدرسين وفقاً للرؤية الفكرية التكفيرية المتشددة.



على حين كشف كتاب "أوراق قطر"، للصحفيين الفرنسيين جورج مالبرونو (صحيفة لو فيجارو)، وكريستيان شينو (إذاعة فرانس أنتير)، من خلال الوثائق الرسمية، الشبكات القطرية الداعمة للتطرف والإرهاب في المدن الفرنسية عبر الذراع الرسمية "مؤسسة قطر الخيرية"، التي أسستها الشيخة موزة.

وأظهرت الوثائق دلائل تمويل قطر لمؤسسات ومشاريع ومراكز إسلامية مرتبطة بجماعة الإخوان في أوروبا، وكذلك تبرعات لبعض المؤسسات والجمعية مثل "المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية" و"اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا" الذي تحول فيما بعد إلى "مسلمو فرنسا"، ويمثل الجناح الرسمي للإخوان في فرنسا.

وأن التمويلات القطرية لا تتم من خلال عمليات غير مشروعة لكنها تستخدم اساليب ملتوية ومعقدة تدفع لصعوبة التتبع لحركة هذه الأموال، لاسيما أن المؤسسات المتلقية وظفت هذه المنح في مشاريع اقتصادية بهدف غسل هذه الأموال من خلال شركات صرافة، وشركات عقارية، ومؤسسات تعليمية، وأن التمويلات القطرية بلغت أكثر من (٤٠) مليون يورو سنويا داخل فرنسا وحدها.

وكشفت الوثائق عن أهم مشروع فكري لجماعة الإخوان في الغرب، تمويله الدوحة تحت مسمى "الغيث"، ويتم تنفيذه من خلال العمل الاجتماعي بهدف نشر المنهج الأيدولوجي والعقائدي لأفكار حسن البنا وسيد قطب، ومشروع "دولة الخلافة" التي يسعى التنظيم لإقامتها من خلال اختراق الدول العربية والغربية، ووضعت لها عشرات الوثائق التي ضببطتها السلطات السويسرية في نوفمبر ٢٠٠١، خلال مدهمة فيلا في مدينة "كامبيون"، مملوكة لرجل الأعمال المصري البريطاني يوسف ندا، الأمين العام السابق للتنظيم الدولي للإخوان.

وعرفت في دوائر مكافحة الإرهاب باسم "المشروع السري"، أو "المشروع السري للإسلاميين لغزو الغرب"، تمت صياغتها في ديسمبر ١٩٨٢، ومكونة من ١٤ صفحة باللغة العربية، تحت عنوان "نحو استراتيجية عالمية للسياسة الإسلامية.. منطلقات وعناصر ومستلزمات إجرائية ومهمات".

كما وردت تلك المشاريع في وثيقة "الجهاد الحضاري"، الإخوانية وهي وثيقة كتبت عام ١٩٩١، وتقول إن خطة الجماعة تهدف إلى "القضاء على الحضارة الغربية وتدميرها من الداخل".. تحت عنوان "مذكرة تفسيرية.. الهدف الاستراتيجي العام للجماعة في أمريكا الشمالية".

وأكدت الوثيقة "ضرورة اعتماد مفهوم التمكين للإخوان في أوروبا، وأن ذلك يستلزم وجود مؤسسات تابعة للجماعة مثل وسائل إعلام وأحزاب سياسية وكيانات اقتصادية مثل البنوك والشركات"، واحتوت الوثيقة حوالي ٢٩ جمعية ومنظمة إسلامية في أمريكا قال مؤلف الوثيقة إنها تابعة للجماعة أو لأصدقاء لها.

ينفذ مشروع "الغيث" في أكثر من ١٤ دولة أوروبية، وقد بلغت حجم تمويلاته من قبل "قطر الخيرية"، إلى ١٢٠ مليون يورو سنوياً، منها ١٥ مليون يورو داخل فرنسا وحدها.

يتماهى مشروع "الغيث"، مع فكرة "نظرية المنابر"، كما شرحها أحد أعضاء الإخوان المسلمين سابقاً، وتعني خلق مجتمع موزايي يحمل توجهات جماعة الإخوان ومشروعها، بهدف إحتواء الأفراد فكرياً وثقافياً واقتصادياً، واستقطابهم نفسياً وسلوكياً بما يتفق مع أهداف الجماعة وأدبياتها التنظيمية.

إذ تعتمد "نظرية المنابر"، على استراتيجية تأثير نفسي وفكري، يتم من خلالها شحن الأفراد بعدد من الأفكار والسلوكيات الإخوانية، كما أن المساجد والمدارس ومراكز تحفيظ القرآن والمراكز الطبية تسهم جميعها في تنفيذ مشروع "الغيث"، بهدف تعزيز الهوية الإخوانية عند المواطنين الأوروبيين وصناعة أجيال جديدة تتخذ من حسن البناء وسيد قطب ويوسف القرضاوي نموذجاً لممارسة حياتهم اليومية.

وهي النظرية التي تحدث عنها في تسعينات القرن الماضي، عبدالله بن منصور، الأمين العام السابق لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، قائلاً "ينبغي أن نتولى رعاية المسلم عبر جميع مراحل حياته، في ممارساته الدينية، من المهد إلى اللحد".

ويرى المؤلفان أن مشروع "الغيث" القطري الإخواني، مستوحى مباشرة من أفكار حسن البناء، مؤسس جماعة الإخوان، من خلال تحويل الإسلام إلى أداة شاملة تحدد توجه كل شيء في المجتمع والدولة، لا سيما التربية والسياسة، فضلاً عن أن الأيديولوجية الإخوانية هي جزء لا يتجزأ من الحمض النووي لقطر.

وتطرقت الوثائق إلى تأسيس "صندوق جسور"، القطري، في إبريل ٢٠١٦، في فرنسا، بهدف تنوع المؤسسات الممولة للمراكز الإخوانية، وأصبح فاعلاً في تطبيق استراتيجية "قطر الخيرية"، كما أنه شريك أساسي مع جمعية "أمل"، أحد المنظمات التابعة لجماعة الإخوان في أوروبا ومعنية بالإشراف على أعمال البناء والتشييد الخاصة بهذه المنظمات.

وفي نهاية عام ٢٠١٦، وعن طريق "صندوق جسور"، تلقت جمعية "أمل"، تمويلات مالية بقيمة ١٤ مليون يورو، من مؤسسة "قطر الخيرية"، كما أنها حصلت في نفس العام مبالغ مالية بقيمة ٢,٥ مليون يورو من منظمة الدعوة الإسلامية بالدوحة، فضلاً عن ٢ مليون يورو خلال عام ٢٠١٧، من مؤسسة "قطر الخيرية".

وفي صيف عام ٢٠١٧، اشتعلت الخلافات بين البنوك الفرنسية وجمعية "أمل"، و"صندوق جسور"، بسبب رفض قبول تحويلات مالية قادمة من دول الخليج وفي مقدمتهم الكويت، وتشككهم في مصدر وأهداف هذه الأموال.

وفي نهاية ٢٠١٧، وجه مسؤولين فرنسيين انتقادات بالغة إلى "صندوق جسور"، بسبب توجيه قسماً من الأنشطة الممولة إلى أنشطة اقتصادية تنافسية مثل إقامة المحلات التجارية والعيادات الطبية والمؤسسات التعليمية، وغيرها من المؤسسات الربحية، ما يعد مخالفة وفقاً للقانون الفرنسي.

وعقب مقاطعة الرباعي العربي لقطر، وإدراج جمعية قطر الخيرية في الدوحة على قوائم الإرهاب ضمن ١٢ منظمة قطرية، فضلاً عن اتجاه الإدارة الأمريكية لوضع "قطر الخيرية" تحت المراقبة تشككاً في تمويلها للأنشطة الإرهابية، قررت الدوحة تغيير اسم فرع "قطر الخيرية" ببريطانيا، التي يتولى مسؤوليتها أيوب أبو اليقين، إلى شركة "نكتار ترست"، في نهاية عام ٢٠١٧، للهروب من عملية الملاحقات الأمنية وتتبع حركة الأموال والتمويلات القطرية في الخارج.

ثانياً: التحالف المصري الفرنسي

تعتبر فرنسا أحد الدول الأوروبية الداعمة لموقف الدولة المصرية وسياساتها تجاه الأوضاع في الداخل الليبي فيما يخص دعم المشير خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي لتحقيق مقومات الدولة الوطنية، في مواجهة الميليشيات المسلحة والمرتزة التابعين لقوات حكومة الوفاق الليبي المدعومة من جماعة الإخوان وتركيا وقطر.

إذ تلك الأحداث توترت العلاقة بين كل من فرنسا وتركيا، بعد أن شن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، هجوماً عنيفاً على تركيا بسبب دورها في ليبيا، متهماً الدولة العضوة في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بأنها تمارس "لعبة خطيرة" لا يمكن التسامح معها، وتخالف جميع الالتزامات التي حملتها على عاتقها في مؤتمر برلين، معترضاً على الممارسات التركية وتحالفها العسكري في ليبيا، واصفاً أردوغان بأنه عقله مصاب بسكتة دماغية.

كما أن فرنسا أيدت بوضوح التحركات الأخيرة للدولة المصرية وجهودها التي بذلتها بشأن الملف الليبي، ورحب الداعية إلى الوقف الفوري للقتال واستئناف المفاوضات في إطار اللجنة العسكرية المشتركة ٥ + ٥، بهدف توحيد المؤسسات الليبية بما فيها الهيئات المالية وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية، في إطار المعايير المتفق عليها في مؤتمر برلين، تحت إشراف الأمم المتحدة، والتوصل في أسرع وقت ممكن لاتفاق لوقف إطلاق النار يقضى بمغادرة المرتزة الأجانب للأراضي الليبية.

ثالثاً: أزمة شرق المتوسط

لعل أزمة غاز شرق المتوسط من ضمن أسباب الهجمة الشرسة التي تتعرض لها حالياً الدولة الفرنسية الداعمة بقوة لكل من مصر وقبرص واليونان، في مسألة ترسيم الحدود البحرية بينهم، وتعزيز فرنسا انتشارها العسكري في شرق المتوسط، للوقوف ضد التحركات والممارسات التركية، بعد تراجع واضح لدور الإتحاد الأوروبي، فضلاً عن حرصها الشديد على الانضمام لمنتدى غاز شرق المتوسط الذي تقوده مصر لدعم تحالفات الطاقة الناشئة في تلك المنطقة.

وتعمل باريس على مواجهة دبلوماسية البوارج الحربية التركية، حيث سبق أن قامت تركيا بمنع سفن تنقيب شركة إيني الإيطالية من مواصلة العمل قبالة السواحل القبرصية.

رابعاً: الصراع الإفريقي

يأتي ضمن أسباب الحملات الممنهجة لمقاطعة المنتجات الفرنسية، والتحريض على استهداف مؤسساتها ومصالحها الاقتصادية والسياسية، صراعها مع اللوبي التركي القطري، حول الهيمنة والسيطرة على الأوضاع في الداخل الإفريقي، لا سيما دول الساحل والصحراء، وتهديد المصالح الفرنسية والقضاء على من خلال السيطرة على الدولة الليبية التي تعد بوابة فرنسا التاريخية والسياسية والاقتصادية نحو إفريقيا، ولعل التهديد الفرنسي كان واضحاً، بإرسال الرافال إلى شرق المتوسط والتهديد بتدخل عسكري يقضى على أردوغان في شرق المتوسط، بل إن ماكرون قالها صريحة "أمام أردوغان خيار من اثنين إما التفاهم والعودة من حيث أتى أو يتم القضاء عليه عسكرياً في المتوسط".

توظف كل من تركيا وقطر، شركة "صادات" الأمنية التركية، التي تجنّد المرتزقة والإرهابيين في الغرب والشرق الإفريقي، فرغم أنها تأسست في عام ٢٠١٢، فإنها تعمل حتى الآن في ٢٠ دولة، منها ٧ دول عربية و ١٠ دول في أفريقيا ودولتان في آسيا الوسطى. فضلاً عن استغلال تركيا القواعد العسكرية التي تم تأسيسها في الداخل الإفريقي وتستغلها في تدريب الميليشيات المسلحة التي تعمل على ضرب المصالح الفرنسية في إفريقيا، وعقدها مؤخراً اتفاقيات عسكرية مع النيجر بهدف تعزيز تواجداتها في منطقة الساحل والصحراء بما يهدد التواجد الفرنسي، بشكل كامل، ويضمن لها ولشريكها الإستراتيجي القطري البقاء والتمدد، معتمدة على استراتيجية "الاستثمار في الأزمات".

كما تستثمر قطر التحالف العسكري والدفاعي مع تركيا لاختراق أفريقيا، من خلال تجارة السلاح وتكثيف الاستثمارات والتدخلات الإنسانية.

إذ تعتبر منطقة الساحل الإفريقي، محطة استثمارية وسياسية تابعة لفرنسا، ويواجه هذا الإقليم العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في تنامي التهديد الإرهابي والجريمة المنظمة، ويشمل بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، ويبلغ عدد سكانه ما يقرب من ١٠٠ مليون نسمة، وتنضوي جميعها تحت لواء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

ووفقاً لتقارير استخباراتية غربية، فقد دعمت قطر الحليف الاستراتيجي لتركيا عدداً من الحركات المتطرفة داخل إفريقيا بهدف الضغط على حكومات تلك الدول وتمير أجندها الاستعمارية.

ويصل الدعم القطري بالمال والسلاح للجماعات الإرهابية بصور متعددة وملتوية. ويستهدف التمويل القطري ٥ تنظيمات رئيسية أبرزها؛ حركة "التوحيد والجهاد" المتطرفة، فضلاً عن تقديمها مساعدات مالية ولوجستية كبيرة لكل من متمردي

حركة "تحرير أزواد" وحركة "أنصار الدين" و"أنصار الشريعة" إلى جانب تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب"، و"جماعة أنصار الإسلام والمسلمين".

وعلى هذا النحو، عملت الدوحة ومن خلفها تركيا على ضرب استقرار دول كثيرة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، من خلال تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية واستخدامها في هز استقرار هذه الدول، بهدف السيطرة على مواردها.

ونشر الفريق الدولي لتقصي الحقائق في انتهاكات قطر، ومقره "لاهاي" مذكرة حقوقية صدرت نسختها الأولى في نوفمبر ٢٠١٨، وجرى تحديثها وإصدارها في نهاية ٢٠١٩، كشفت تورط حكومة قطر ودعمها للجماعات الإرهابية في إفريقيا.

وبحسب تقرير المخابرات المركزية الأمريكية لعام ٢٠١٨ فإن ٥ حركات إرهابية رئيسة تلقت تمويلات ضخمة من قطر وأبرزها حركة التوحيد والجهاد، ومرتدو حركة تحرير أزود، وجماعة أنصار الدين، وأنصار الشريعة إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وهو الأمر الذي دفع الحكومة التشادية إلى وقف التعامل مع الحكومة القطرية بعد أن تأكد إنجازنا أن الدوحة وراء كل التنظيمات الإرهابية التشادية من بوكو حرام إلى المتمردين التشاديين الذين يعملون مع باقي الجماعات الإرهابية في ليبيا.

وفي ١٤ يونيو ٢٠١٩، نشر موقع "أفريقيا إنتلجنس" تحقيقاً قال فيه: إن قطر تنهج سياسة أكثر هجومية بالتدخل في القارة الإفريقية، وأورد تفاصيل معدات عسكرية قدمتها الدوحة لدول الساحل الأفريقي.

خامساً: إنقاذ إردوغان من جحيم المقاطعة

في ظل تصاعد الحملات الشعبية لمقاطعة البضائع التركية في العديد من الدول العربية، سارع اللوبي الإخواني التركي القطري إلى وقف تنامي تلك الحملات وعرقلة نتائجها التي أوشكت أن تدفع بالاقتصادي التركي إلى الإنهيار التام، وإنقاذ أردوغان من السقوط السياسي والشعبي خلال تلك المرحلة الحرجة التي تشهدها الدولة التركية تحت مزاعم الدولة العثمانية الجديدة أو تركيا الكبرى، التي تتخذ من مشروع دولة الخلافة منهجاً ومنطلقاً لها سياسياً ودينياً.

حملة اللوبي الإخواني القطري التركي، ضد الدولة الفرنسية، ومقاطعتها، تأتي للتغطية على الحملة العربية التي حققت نجاحاً كبيراً وتم تسويقها بتفوق ساحق في مقاطعة الكيان التركي اقتصادياً وسياسياً، ومحاولة إنقاذ أردوغان من حالة التراجع والانهيار والخسائر التي منى به حزب العدالة والتنمية سياسياً وشعبياً وعسكرياً في المرحلة الراهنة.